القيمة العادلة ودورها في تحسين متطلبات شفافية الإبلاغ المالي الدولية

Fair value and its role in improving the requirements for transparency of international financial reporting

أ.م.د اسعد محمد علي وهاب [١]

Ass.Prof.Dr.Asaad Mohammed Ali Wahhab

م.م.محمد سلمان داود[٢] Ass. Mohammed Salman Dawood

المستخلص

تنوعت طرق القياس المحاسبي، التي تترجم الأحداث المالية على مر الاوقات ومن اجل توحيد هذه الطرق، وضع نماذج اتفق عليها، أهتمت مجلس معايير المحاسبة والإبلاغ المالي بدعم طرق القياس من خلال توفير مقياس يتسم بالملائمة والتمثيل الصادق ويحسن شفافية الإبلاغ المالي وهو القياس بالقيمة العادلة، ويهدف البحث إلى بيان أثر تطبيق هذا القياس في تحسين شفافية الإبلاغ المالي وتطبيقه في الشركات العراقية، وترجع أهمية البحث من أهمية القياس بالقيمة العادلة كونه اصبح موضوعاً من المواضيع الحديثة وقياسهُ للشفافية التي تعد الشغل الرئيس للمستفيدين عن طريق تطبيق احد المقاييس وهو مقياس (S&P)، وان فرض البحث الرئيس "أن تطبيق القياس بالقيمة العادلة في القوائم المالية يحسن من مستوى شفافية الإبلاغ المالي، وتحقق هذا الفرض من خلال مقارنة تطبيق القياس بالقيمة العادلة في عينة البحث (مصرف التجاري العراقي والعراقي للتجارة) مع تطبيق القياس بالكلفة التاريخية، فقد تبين ارتفاع مستوى الشفافية في القوائم المالية، وتم التوصل إلى أهم النتائج، ان مستوى شفافية القوائم المالية عند اختيار القياس بالقيمة العادلة ارتفع عن مستوى الشفافية عند اختيار القياس بالكلفة التاريخية، وأن القياس بالقيمة العادلة يساعد في مقارنة القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المختلفة لانه مدعم بتطبيق معايير المحاسبية والإبلاغ المالي

١- كلية الادارة والإقتصاد/جامعة كربلاء.

٢- كلية الادارة والإقتصاد/جامعة كربلاء.

الدولية، وأن أساس المفاضلة بينه وبين القياس على اساس الكلفة التاريخية هو تحقيق القدر المطلوب من خاصية الملائمة والتمثيل الصادق، وأهم ما يوصي به الباحثان ان تطبيق القياس بالقيمة العادلة يوفر مستوى أعلى من الشفافية مقارنة بالقياس على وفق الكلفة التاريخية وعلى وفق مقياس (S&P)، وقياس شفافية الإبلاغ المالي على وفق المقياس العالمي (S&P) أو اعتماد مؤشر عراقي يتلاءم مع البيئة العراقية سنوياً من هيئة الأوراق المالية يساعد في خدمة متطلبات المستثمرين.

الكلمات المفتاحية : القيمة العادلة – شفافية الابلاغ المالي – القياس المحاسبي

Abstract

Accounting measurement methods have Multiply, Which Translated the financial events over time and in order to unify these methods in the form of agreed models. The (IFRS) has been concerned in supporting measurement methods by providing a measure achieving of Relevance, and Faithful Re Representation and improves transparency in financial reporting. It aims of the Research is to clarify the impact of applying measurement at fair value in achieving financial reporting transparency and its applicability in the Iraqi companies. The importance of the research Returns from the importance of measurement at fair value as a subject of modern topics and measurement. The research was based on the Hypothesis that the application of measurement at fair value of that measurement in the financial statements improves a high level of transparency of financial reporting. This is achieved by comparing the measurement application at fair value In the research sample (Commercial Bank of Iraq and Trade Bank of Iraq) with the application of historical cost measurement, the level of transparency in the financial statements was increased. The most important results were obtained. The level of transparency of the financial statements when Selection the measurement at fair value is Height than the level of transparency when Selection the measurement at Historical cost, and fair value measurement improves compared to the financial statements of various financial units being supported by the application of international accounting standards and financial reporting, and the basis of differentiation between them and the measurement of historical cost is to achieve the The required saucepan of Relevance and Faithful Re Representation The most important thing that the researchers recommend is that applying the measurement at a fair value provides a higher level of transparency compared to the measurement according to the historical cost and according to the scale of (S&P), and measuring the transparency of financial reporting according to the global standard (S&P) or adopting an Iraqi index that fits with the Iraqi environment annually from a body Securities help serve the requirements of investors.

Keywords: Fair Value, Historical Cost, Transparency

المقدمة

اهتم البحث بأحد المشكلات المتعلقة في القياس المحاسبي، واختيار القياس المحاسبي الملائم عند تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي المحدثة، ومن طرق القياس التي فضلت عند المختصين بصياغة معايير المحاسبة والإبلاغ المالي والمهنيين معاً، القياس بالقيمة العادلة، إذ يمكن النظر إلى القياس بالكلفة التاريخية أنها تترجم الأحداث الإقتصادية بمصداقية أكثر مقارنة بالقياس القيمة العادلة، ومن جانب اخر ينظر إلى المعلومات التي يقدمها القياس بالقيمة العادلة في وقت تقديم المعلومات أنها أكثر ملائمة، بمعنى أنها تقدم معلومات مالية أكثر شفافية، وبسبب عدم امكانية الاستغناء عن خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق، تم أعداد معيار بخصوص القياس بالقيمة العادلة على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IFRS 13) يتضمن معلومات تحقق فيها خاصية الملائمة وخاصية التمثيل الصادق بالاضافة الى أنها تعكس الوضع الحالي والحقيقي للمنشأة، أن القياس بالقيمة العادلة يعمل على تحقيق اهداف القوائم المالية وهو توفير معلومات محاسبية تحقق الفائدة للمستفيدين لاتصافها بالملائمة والمصداقية بشكل يرفع من مستوى شفافية القوائم المالية، ويتضمن البحث خمسة مباحث، الأول منهجية البحث والأبحاث السابقة، أما الثاني فقد اختص بالقياس الكلفة التاريخية والقيمة العادلة، أما الثالث فقد اهتم بمفهوم الشفافية ومقاييسها، أما الجانب التطبيقي فقد تضمن بالمبحث الرابع الذي تناول فيه مدى تحسن متطلبات الشفافية على وفق القياس بالقيمة العادلة، أما المبحث الخامس فقد تناول الاستنتاجات والتوصيات التي جرى التوصل اليها.

المبحث الأول: منهجية البحث ودراسات سابقة

يتضمن المبحث استعراض لمنهجية البحث وأهم الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات البحث وكالآتي:

أولاً: منهجية البحث:

تتكون منهجية البحث من الفقرات الآتية:

١. مشكلة البحث: إنَّ تطبيق أي سياسة محاسبية تقف في طريقها عوائق عدة تقلل من قدرتها على تحقيق أهدافها، لذلك واجه القياس بالقيمة العادلة أنتقادات من مؤيدي الكلفة التاريخية من جانب أخر فأن تطبيق الشفافية يتطلب أساليب وطرق تقوي هذا التطبيق، ويمكن ان نلخص المشكلة بالاتي:
   أ. هل أن القياس بالقيمة العادلة يوفر قوائم مالية أكثر مصداقية وملائمة للأحداث الإقتصادية.؟
   ب. هل أن القياس بالقيمة العادلة يحقق مستوى أفضل في شفافية القوائم المالية.؟
٢. هدف البحث: يهدف البحث بشكل رئيس في توضيح أثر القياس بالقيمة العادلة في تحسين شفافية الإبلاغ المالي وإمكانية تطبيق هذا القياس في المنشآت العراقية، ويتفرع منه فرعين:
   أ. معرفة مفهوم القيمة العادلة وكيفية قياسها والمشاكل عند تطبيقها.

ب. التعرف على العلاقة بين طرق القياس المحاسبي وشفافية القوائم المالية واثرها في توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

٣. أهمية البحث: من أهم النقاط الخاصة بالأهمية هي:

أ. القياس بالقيمة العادلة موضـــوع من المواضـــيع الحديثة، والذي يعد من المفاهيم التي تعبر عن قيمة عناصر القوائم المالية بمصداقية وعدالة، إذ يعد هذا المفهوم بحاجة الى توضيح أكثر، وبالخصوص عند توضيح كيف يجري تطبيقهُ في بيئات سياسية وإقتصادية وإجتماعية مختلفة كالبيئة العراقية.

ب. بيان آلية القياس بالقيمة العادلة وامكانية تطبيقها في البيئة العراقية على وفق الطرق والاســـاليب التي طرحتها معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.

ج. اعتماد مقياس(S&P) للشـفافية وتوضـيح أثر نتائجه بما يوفر التعرف على مسـتوى شـفافية الإبلاغ المالي عند القياس بالقيمة العادلة ومقارنتها بمســتوى الشــفافية عند القياس بالكلفة التاريخية، والذي بدوره يقرر مستوى الثقة بالقوائم المالية التي تعدها المنشآت العراقية على وفق كل طريقة.

٤. فرضية البحث: يستند البحث إلى فرض رئيس "أن القياس بالقيمة العادلة في القوائم المالية من شأنه أن يحسن شفافية الإبلاغ المالية"، أم لايوجد دور للقيمة العادلة في تحسين متطلبات شفافية الابلاغ المالي.

٥.أسلوب البحث: اعتمد الباحثان الأسلوب التحليلي ودراسة الحالة في الجانب العملي والجانب النظري وكالآتي:

أ. الجانب النظري: أتُبع الباحثان المدخل التحليلي من خلال الاســـتعانة بالمصـــادر وتحليلها والوقوف على متغيرات البحث.

ب. الجانب العملي: أتُبع الباحثان مدخل دراسة الحالة لاثبات الفرضية وتحقق النتائج، إذ أعُتمد الأتي:

١. القياس بالقيمة العادلة: طبقت أســـاليب القياس بالقيمة العادلة على وفق معيار المحاســـبة والإبلاغ المالي الدولية (IFRS13).

٢. قياس شـفافية القوائم المالية: لقياس الشـفافية طبق مقياس(S&P) لتحديد شـفافية القوائم عند تطبيق القياس على اساس الكلفة التاريخية، ومقارنتها بمستوى الشفافية عند تطبيق القياس بالقيمة العادلة.

٦. وسائل جمع البيانات: إعتمد الباحثان عند جمع البيانات والمعلومات لاكمال البحث على جانبين:

أ. الجانب النظري: أُعتمدت الأدبيات والمراجع العربية والأجنبية من اطاريح ورســـائل وكتب وبحوث ودوريات بالاضافة الى ما منشور في شبكة الانترنيت من مستجدات.

ب. الجانب العملي: جرى الاعتماد في أثبات فرضية البحث على التقارير السنوية والكشـوفات لمصـرفي تجاريين التي عدت مصـــدراً للبيانات لاحتوائها على معلومات حقيقية تعمل على اثبات فرضـــية البحث وقياس القيمة العادلة، واستخدم مقياس(S&P) في قياس مستوى شفافية القوائم المالية.

٧. حدود البحث: وتنقسم على الآتي:

أ. الحدود المكانية للبحث: مصـــرفا (التجاري العراقي، العراقي للتجارة) التجاريين المدرجين في ســـوق العراق للأوراق المالية لقياس مسـتوى الشـفافية، وجرى أختيار هذين المصـرفين لتوفر التقارير المالية

السنوية المنشورة للمصارف العراقية الخاصة والمدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، ولأهمية القطاع المصرفي عن القطاعات الأخرى

ب. الحدود الزمانية للبحث: تضمنت فترة البحث القوائم والكشوفات والتقارير المالية لعينة البحث اقتصرت على مصرفي من المصارف التجارية العراقية (مصرف التجاري العراقي ومصرف العراقي للتجارة) لعام(٢٠١٥، ٢٠١٦)، لوجود الكشوفات في موقع سوق العراق للاوراق المالية، وبالامكان الرجوع إلى تلك البيانات عند الحاجة

ج. طبقا القياس بالقيمة العادلة على وفق (IFRS) للمرة الأولى في عام (٢٠١٦)، بالاضافة الى القدرة على مقارنة مستوى الشفافية لعام (٢٠١٥)التي طبقت القياس بالكلفة التاريخية وبين مستوى الشفافية لعام (٢٠١٦).

ثانياً: أبحاث سابقة:

وتقسم على قسمين الأول الإبحاث السابقة الخاصة بالقيمة العادلة والثاني بالشفافية وكالآتي:

١. أبحاث القيمة العادلة: تتناول القيمة العادلة نوعان من الأبحاث العربية والابحاث الاجنبية وكالآتي:

أ. أبحاث عربية: من الأبحاث العربية التي تخص القيمة العادلة:

بحث (الطرايرة، 2005)	
عنوان البحث	التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن.
عينة البحث	عينة من المصارف الاردنية البالغ عددها (15) مصرف.
نوع البحث	اطروحة منشورة- جامعة عمان.
منهج البحث	تحليلي من خلال تحليل الإبلاغ المالي لسنتي(2001-2002)
هدف البحث	معرفة قواعد الإفصاح الخاصة بالقيمة العادلة التي تضمنتها معايير المحاسبة الدولية والتي تطبق على العينة.
أهمية البحث	إقتراح نموذج للإفصاح عن معلومات أخرى تتعلق بالقيمة العادلة.
نتائج البحث	المصارف الاردنية ملتزمة بإعداد الإبلاغ المالي السنوي وفقا للنماذج المعتمدة من البنك المركزي الاردني بغض النظر عن اتباع بعض قواعد الإفصاح الخاصة بالقيمة العادلة التي تقتضيها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، لعدم الاشارة إليها في نماذج البنك المركزي

	الأردني، بالاضافة الى ذلك لم تهتم الجهات المسؤولة بتدقيق الإبلاغ المالي للبنوك للتأكد من كفاية الإفصاح الذي توفره والمتعلق بالقيمة العادلة للمستخدمين.
مجال الاستفادة	في الجانب النظري، الخاص بقياس القيمة العادلة.

ب. أبحاث أجنبية: ومن الأبحاث الأجنبية التي تناولت القيمة العادلة الآتي:

بحث (Hodder, et al, 2014)	
عنوان البحث	Fair Value Measurement in Financial Reporting قياس القيمة العادلة في التقارير المالية
عينة البحث	بحث نظري تجريبي.
نوع البحث	منشور.
منهج البحث	المنهج الأستقرائي.
هدف البحث	مناقشة القضايا العملية والمفاهيمية المتعلقة بقياس القيمة العادلة في التقارير المالية وتقييم بعض جوانب تصميم البحوث في البحوث التجريبية التي تحقق في خصائص المعلومات لقياس القيمة العادلة، سواء بالمعنى المطلق أو بالمقارنة مع غيرها من قواعد القياس.
أهمية البحث	التعرف على القضايا المفاهيمية والعملية الخاصة بقياس القيمة العادلة في التقارير المالية، من خلال استخدام أمثلة من الدراسات، لمساعدة الباحثين وغيرهم في فهم أفضل لقياس القيمة العادلة في سياق الأطر المفاهيمية وفقا لـ(FASB) والاتحاد الدولي للمحاسبين الماليين، والإرشادات الرسمية القائمة، وفي تقييم البحوث الخاصة بقياس القيمة العادلة.
نتائج البحث	أن الأولوية المفاهيمية في تحديد الأصول والالتزامات مستقلة عن طرق القياسان كانت بالقيمة العادلة أو الكلفة التاريخية أو بعض قواعد القياس الأخرى، وأن خصائص المعلومات المتعلقة بقياس القيمة العادلة تميزها من طرق القياس الأخرى، وأن تطبيق القياس على وفق القيمة العادلة والإفصاح عنها قد ارتفع بشكل واضح خلال العقدين الأخيرين.
مجال الاستفادة	الجانب النظري بخصوص المعلومات التي تقدمها المنشات عند تطبيق القياس القيمة العادلة.

٢.أبحاث تناولت الشفافية: تتناول الأبحاث السابقة الخاصة بالشفافية نوعين من الأبحاث العربية والأجنبية:

أ. أبحاث عربية: من الأبحاث العربية التي تناولت الشفافية (Transparency) الأبحاث الآتية

بحث (فتح الله، 2014)"

عنوان البحث	تقييم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية للمصارف العراقية الخاصة وانعكاسها على القيمة السوقية للأسهم
عينة البحث	21 مصرفاً عراقياً.
نوع البحث	رسالة ماستر/ المحاسبة/ جامعة بغداد
منهج البحث	الاستطلاعي والتحليلي (الاستبانة).
هدف البحث	معرفة دور الشفافية في الإفصاح المحاسبي في تحسين قدرة التنبؤ والكشف عن قدرة الشفافية في جذب الاستثمار وتوضيح إن الشفافية ليست بديلاً عن الإفصاح المحاسبي بل مضموناً له ومدى الإلتزام بالمعايير المحاسبية الحديثة الخاصة بالإفصاح، وتضمن ايضا قياس درجة الشفافية في الإفصاح للمصارف العراقية.
أهمية البحث	أهمية المعلومات النوعية والمستقبلية و تأثيرها في القرارات باعتبارها معلومات تقديرية يتم اعدادها لأغراض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل فالمستثمرين لا يقتصرون على معلومات حالية أو تاريخية بل يحتاجون الى معلومات مستقبلية بسبب توفيرها الخصائص النوعية للمعلومات.
نتائج البحث	الشفافية ليست بديلاً عن الإفصاح بل مضموناً له، والشفافية تزيد من جودة المعلومات، التاكد من وجود نقص تشريعي محاسبي في العراق وبالخصوص بمعايير القيمة العادلة والشفافية، وتحد الشفافية من الاختلاف وعدم التماثل بالمعلومات، فغياب الشفافية يسبب الرفع المصطنع للأسعار الأسهم، فهي تطمئن المستثمرين في الحصول على حقوقهم.
مجال الاستفادة	مقياس (S&P) للشفافية.

ب. أبحاث أجنبية: تناولت الأبحاث الأجنبية الخاصة بالشفافية الآتي:

بحث (Hajian & Rostami,2014)	
عنوان البحث	Transparency and disclosure indices in emerging market مؤشرات الشفافية والإفصاح في الأسواق الناشئة
عينة البحث	عينة من الشركات المدرجة في الأسواق الناشئة.
نوع البحث	بحث منشور.

منهج البحث	الاستطلاعي التحليلي من خلال الاستبانة.
هدف البحث	التعرف على مدى إمكانية حصول المستثمرين على المعلومات المالية وغير المالية اللازمة عن الشركة.
أهمية البحث	أهمية الشفافية والإفصاح للشركات لتساعد المستثمرين في الحصول على المعلومات.
نتائج البحث	وأظهرت درجات الإفصاح ومستوى الشفافية في شركات الدول المتطورة ارتفاع في مستويات الشفافية والإفصاح من الدول النامية، وأظهرت واقع الشركات بالبلدان النامية مؤشرات ضعف خاصة في مجال المعلومات غير المالية.
مجال الاستفادة	اختبار شفافية وإفصاح الشركات في الاسواق الدول النامية والمتطورة.

ثالثاً: موقع البحث الحالي من الأبحاث السابقة:

نجد الابحاث السابقة ركزت على احد متغيري البحث إذ أهتمت بقياس القيمة العادلة وملائمة المعلومات لتحقيق متطلبات متخذو القرارات في المصارف التجارية، وأهتمت بشرح طرق القياس بالقيمة العادلة للأصول والإلتزامات وتحديد أفضل مقياس لقياس الأصول والالتزامات المالية، وركزت على قياس مستوى الشفافية للتقارير المالية باستخدام مقياس(S&P).

ويتميز البحث الحالي عن الأبحاث السابقة، بمعالجة متغيرين لم يجر معالجتهما سوية إذ تناولت بعض الأبحاث السابقة القياس بالقيمة العادلة من دون ربطها بالشفافية أو الشفافية من دون ربطها بالقياس القيمة العادلة، إذ حرص البحث على معالجتهما معا وربطهما باستخدام طرق القياس بالقيمة العادلة وفقا لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية وقياس مستوى الشفافية ليحقق درجة عالية من الموثوقية، ومقارنة مستوى الشفافية عند استخدام القياس بالقيمة العادلة مع مستوى الشفافية عند استخدام القياس بالكلفة التاريخية، لأن القياس بالقيمة العادلة يُنتج قوائم مالية تعبر عن القيمة الحقيقية للمنشاة، كونه الأسلوب الأفضل من بين طرق القياس الاخرى، واختيار القياس الأكثر ملائمة في تطبيق القياس بالقيمة العادلة لتحسن مستوى عالٍ من الشفافية باستخدام أفضل مقاييس للشفافية (S&P).

المبحث الثاني: القياس بالكلفة التاريخية والقيمة العادلة

يتضمن هذا المبحث عرضاً لمفهوم القياس بالكلفة التاريخية والقياس بالقيمة العادلة وتوضيحاً لعلاقتهما ومميزاتهما وسلبياتهما وكالآتي:

أولاً: الكلفة التاريخية:

تعرف بأنها السعر الإجمالي الذي تدفعه المنشآة للحصول على ملكية واستخدام أصل معين، بما في ذلك جميع المصاريف اللازمة للحصول على الأصل لحين استخدامه من المنشاة، وعندما تقدم الأصول غير

النقدية يكون في المقابل كلفة الأصل الجديد هي سعر البيع الحالي للأصل الذي تم التخلي عنه، بدلاً من قيمته الدفترية (Hendriksen,1982:489).

١. مبررات تطبيق الكلفة التاريخية: تناول الكتاب والباحثون مبررات عدة لتبني القياس بالكلفة التاريخية منها:

أ. إنَّ الكلفة التاريخية هي طريقة معتادة للتوصل إلى تقدير كمي مقبول من الناحية الموضوعية لقيمة ذلك الحدث الاقتصادي، وتتميز على أي نظام آخر في انها بسيطة وموضوعية نسبياً، وهي تعزز من مصداقية القياس.(Britton&Waterston,2010:59-61)

ب. أنها طريقة أسهل وأقل كلفة من اغلب الطرق الاخرى، لأنها تستخدم المعلومات التي جرى تسجيلها بالفعل ولا تترتب عنها تقديرات مكفلة، إذ اقترح في الاطار الفكري للمحاسبة المالية أن يكون المنظمون على دراية من الكلفة عند القياس ليضمن عدم تجاوزها المنافع التي تعود على المستفيدين (Alexander&Nobes,2010:155).

ج. يتعين على المنشأة تسجيل الأصول والخدمات بكلفة إقتنائها والمبلغ المدفوع لها، لأنها أكثر المعلومات مصداقية، فالكلفة التاريخية تسجل بسعر شراء الأصل ولا تستند الى التقديرات اللاحقة لتقدير قيمة الاصل، لأن مختلف المقيمين سيقترحون تقديرات مختلفة للقيمة السوقية الحالية للاصل، ومن الصعب التحقق من القيمة السوقية بسبب تغيرها بسهولة (Schoenebeck& Holtzman,2013:7).

د. تنتج الكلفة التاريخية معلومات هامة عن التدفقات النقدية لأنها تمثل النقد أو ما يعادل النقد المدفوع لأي اصل أو المستلمة مقابل تحمل الالتزامات على الغير، وأن التقييم التاريخي للكلفة هو نتيجة معاملة مبادلة بين طرفين مستقلين، فقيمة التبادل المتفق عليها موضوعية ويمكن التحقق منها (Spiceland,2013:29).

٢. الانتقادات الموجهة للقياس بالكلفة التاريخية:(Melville,2017:273-279)، (سارة،٢٠١٥:٣).

أ. لا يكشف القياس بالكلفة التاريخية عن المكاسب والخسائر المتعلقة بالنقدية في فترة التضخم تفقد المنشأة القدرة الشرائية من خلال الإحتفاظ بالأصول النقدية ولكنها تكسب القوة الشرائية من خلال الإحتفاظ بالإلتزامات النقدية، غير أن المكاسب والخسائر لا تظهر على الاطلاق في قوائمها المالية.

ب. إن القياس المحاسبي على وفق الكلفة التاريخية لا يصلح أن يكون أساساً مناسباً للقياس لأنه لا يعد قادراً على ان يعطي معلومات ملائمة لإتخاذ القرارات والتي تحتاجها الأطراف المختلفة المستخدمة لها، فمن الضروري البحث عن مقاييس بخلاف القياس بالكلفة التاريخية حتى وأن تتطلب الامر التنازل عن الموضوعية بمعناها التقليدي (يونس، ٢٠١١:٢٠).

ج. التحليل المالي الذي يطلبه المستثمرون لمعرفة وضع المنشاة لا يكون ذو فائدة كبيرة اذا لم تكن الأرقام المحاسبية تعكس ما عليه الواقع، وأن معظم القطاعات كقطاع المصارف تحتاج إلى بيانات ومعلومات متجددة ومتفقة مع السوق وهذا لا يتطابق عند تطبيق القياس بالكلفة التاريخية.

ثانياً: القيمة العادلة والمبادى الرئيسة:

عرفت أنها المبلغ الذي يمكن أن تبيع فيه المنشاة الأصل أو المبلغ الذي يمكن أن تدفعه لتسوية إلالتزام (Harrison, et al,2013:9).

وإتفق(IFRS,2017:85) مع (Whittington,2015:49) بأنها السعر الذي سيستلم عند بيع أصل أو سيدفع لتحويل إلتزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق بتاريخ القياس في ظل ظروف السوق السائدة، ويقوم هذا التعريف وفق (IFRS) على المبادئ الرئيسة الآتية: (IFRS,2016:3).

١. السعر: عرض المعيار(IFRS 13) بان القيمة العادلة هي السعر الذي سوف يستلم من بيع أصل أو سيتم دفعه لتحويل إلتزام بمعاملة منتظمة في السوق الرئيسة بتاريخ القياس في ظروف السوق الحالي، دون الاخذ بنظر الاعتبار عما إذا كان ذلك السعر يمكن رصده بشكل مباشر أو أنه مقّدر باستخدام أسلوب تقييم آخر.
٢. المعاملة المنتظمة: القياس بالقيمة العادلة يفترض أن يكون الأصل أو إلالتزام متكون من معاملة مبادلة منتظمة في ظروف إعتيادية بين المشاركين في السوق لبيع الأصل أو لتحويل إلالتزام بتاريخ القياس وفي ظروف السوق الحالي، وان الفكرة من المعاملة المنتظمة تلغي التغيرات التي تحدث في ظل الظروف غير الأعتيادية مثل الاكراه (Suprmanyam& Wild,2009:100).
٣. السوق: يفترض القياس بالقيمة العادلة أن معاملة تحويل إلالتزام أو بيع الأصل تجري في السوق الرئيسي للأصل أو إلالتزام، وفي حال لا وجود لسوق رئيسي يجري اختيار السوق الأكثر ملائمة للأصل أو إلالتزم.
٤. المشاركون في السوق: (Market Participants) المشاركون في السوق هم البائعون والمشترون في السوق الرئيسة أو الاسواق التي تكون سوق الأكثر ملائمة للأصل أو الالتزام.

ثالثاً: ميزات القيمة العادلة:

ومن ميزايا القيمة العادلة الآتي:(Supramanyam & Wild,2009:103)

١. تعكس المعلومات الحالية: لا أحد ينكر بأن القياس بالقيمة العادلة يعكس المعلومات الحالية الخاصة بقيمة الأصول وإلالتزامات بقائمة المركز المالي، وعلى العكس من ذلك يمكن أن تكون المعلومات الخاصة بالتكاليف التاريخية قديمة، لذا يقال أن القياس بالقيمة العادلة أكثر ملائمة لإتخاذ القرارات.
٢. المقارنة: بسبب الاتساق في الطريقة التي تقاس بها الأصول وإلالتزامات، فالقياس بالقيمة العادلة سوف تحسن المقارنة، أي القدرة على مقارنة القوائم المالية للمنشات المختلفة.
٣. الابتعاد عن التحفظ والتحيز: أن القياس بالقيمة العادلة يعمل على التخلص من التحفظ الذي يوجد في المحاسبة لتحسين الموثوقية، وهذا ما يعني بالابلاغ عن المعلومات دون أي تحيز.

رابعاً: سلبيات القيمة العادلة:

على الرغم من ميزايا القيمة العادلة اشرت عليها سلبيات عديدة منها:(جعارات، 2006: 13) (صلاح،:2008 117-116)، (النجار،:2013 469)

١. لتعدد طرق القياس بالقيمة العادلة سيؤدي إلى نتائج تختلف بأختلاف كل طريقة للقياس، وبذلك يبقي الإنتقادات موجه نحو المحاسبة لوجود تعدد بدائل القياس والمعالجة بشكل عام.
٢. إن الاعتراف بقياس القيمة العادلة وتحديد قيمتها يعتمدان على الحكم الشخصي وأتباع طرق قياس مختلفة.
٣. لابد من وجود شعور عام بما حدث تاريخياً لتوخي دقة تتبع النتائج، ولأن قيمة الأصول قد تتعرض لانخفاضات عدة خلال السنة مما يقلل من الأرباح الصافية، وبالتالي يمكن أن تقلل بشكل مصطنع من نجاحات النشاط تجاري التي حققها، ويؤدي ذلك الى فقدان البيانات المالية منظورها التاريخي.

ويرى الباحثان أن العلاقة بين القيمة العادلة والكلفة التاريخية علاقة متكاملة، فاساس القيمة العادلة هي الكلفة التاريخية، بالاضافة الى أن القيمة العادلة هي امتداد الكلفة التاريخية لكنهما يؤثران في خاصية الملائمة وخاصية التمثيل الصادق بصورة متوازنة.

خامساً: العلاقة بين القيمة العادلة والكلفة التاريخية:

أوضح (FASB) أن هدفه الطويل المدى هو جعل كل الأصول وإلالتزامات التي يتم الإقرار بها في قائمة المركز المالي مقاسه بالقيمة العادلة وليس بالكلفة التاريخية، وذلك لسببين هما: (De jager, 2014:17).

١. توفر القيمة العادلة معلومات أكثر ملائمة عن الأصول والإلتزامات المالية مقارنة بملائمة معلومات الكلفة التاريخية.
٢. نموذج القياس المختلط الذي يتم على وفق قياس بعض الأصول والإلتزامات المالية بالقيمة العادلة والبعض الآخر بالكلفة التاريخية الامر الذي يؤدي بعدم الاستطاعه من مواكبة إستراتيجيات أدارة المخاطر ولا مواكبة ومسايرة الأدوات المالية المعقدة، مما يؤدي إلى التوجه لإيجاد البديل الأفضل.

سادساً: مداخل قياس القيمة العادلة:

(Aurora& Bontas,2013:100) (Shomkuts,2010:11).

١. مدخل السوق: يستخدم مدخل السوق الأسعار والمعلومات الملائمة الناتجة عن معاملات السوق التي تتضمن أصول أو إلتزامات قابلة للمقارنة او متطابقة، وهي أسلوب رياضي.
٢. مدخل الكلفة: حدد معيار (IFRS 13) ان مدخل الكلفة هو أسلوب تقييم يعكس المبلغ المطلوب في الوقت الحالي ليحل مكان القدرة الاستيعابية للأصل، وإستناداً لمدخل الكلفة فأن القيمة العادلة هي تكلفة الاقتناء أو انشاء أصول بديلة من أداة مماثلة، معدلة للتقادم.
٣. مدخل الدخل: حدد معيار(IFRS,13) بان مدخل الدخل هو من أساليب التقييم التي تحول المبالغ المستقبلية مثل التدفقات النقدية أو الإيرادات والمصروفات إلى مبالغ حالية (مخفضة)، ويتم قياس القيمة العادلة على أساس المبالغ اعلاه من خلال تحديد توقعات السوق الحالية حول تلك المبالغ المستقبلية.

سابعاً: التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

الذي يحدد الاولوية للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة الى ثلاثة مستويات رئيسية وهي:(Warren,et al,٢٠١٤:٦٨).

أ. المستوى الأول: مدخلات التقييم لهذا المستوى هي الأسعار المدرجة غير المعدلة في الأسواق النشطة للأصـــول أو إلالتزامات المماثلة التي تمتلك المنشـــاة القدرة على الوصـــول إليها بتاريخ القياس (Needles,et.al,2014:735).

ب. المستوى الثاني: مدخلات هذا المستوى هي مدخلات غير الأسعار المدرجة والمتضمنة في المستوى الأول يمكن ملاحظتها للأصول أو إلالتزامات، إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

ج. المستوى الثالث: تسمح مدخلات هذا المستوى بقياس القيمة العادلة في ظروف عندما يكون هناك نقص في القيمة وعدم وجود سوق نشط يعتمد عليه، وهناك مخاطر ملازمة بتقدير افتراضات القيمة العادلة وبالنتيجة، من أجل استخدام أفضل التقديرات، قد يعتمد مختلف المهنيين والشركات على تقنيات تقييم متنوعة، ومع ذلك، فقد وضع معيار الإبلاغ المالي الدولي (١٣) IFRS لجعل أساليب التقييم والإفتراضات المستخدمة في تقديرات المستوى الاخير أكثر شفافية.

المبحث الثالث: مفهوم الشفافية ومقاييسها

يتضمن هذا المبحث التعرف على مفهوم الشفافية وخصائصها وأهم المقاييس المستخدمة لقياس الشفافية:

أولاً: الشفافية:

هي الانتشار الواسع للمعلومات الموثوقة ذات العلاقة الوثيقة بالأداء الدوري والمركز المالي وفرص الإستثمار والحوكمة والقيمة ومخاطر المنشاة (Bushman&Smith,2003:76)، وتعرف الشفافية أيضاً حصول المستفيد الخارجي على المعلومات نفسها الموجودة لدى الأدارة ولحصوله على هذه المعلومات يجعله قادراً على رقابة الأدارة (Frank & Thomas, 2004:871)، ويمكن ان تصنف السمات الرئيسة للشفافية في مسارين تندرج فيهما أكثر وظائفه القابلية للتمييز وهي: (Cellophane,2017:13)

١. الســمات التمثيلية: وتتمثل بتوفير المعلومات؛ وشــرعية المنشــات، مما يدل على الإرادة الســياســية للانفتاح في الحكم؛ وتقوية العلاقة بين المنشاة والجمهور.

٢. ميزات التحكم: تمكّن من رصد تصرفات جميع المنشات؛ وتحقق الوضوح فيما يتعلق بحقوق والتزامات المنشاة؛ وتشرك الجمهور بالمشاركة في صنع القرار؛ وان هذه السمات تعمل أيضاً على قياس مستوى الديمقراطية في المجتمع، ويُعتقد أنه كلما كانت مؤسسات الدعاية أكثر تطوراً، كلما كان المجتمع أكثر تطوراً، وتؤدي الشفافية المصلحة العامة، إذ يتم تنفيذ أنشطة جميع المنشات من أجل الصالح العام بشكل فعال وإقتصادي مستدام.

ثانياً: خصائص الشفافية:

يرى (حسين وآخرون،٢٠١٠: ٢١٤) أن هناك تطابقاً بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المعدة وفق المعايير (IFRS) مع خصائص الشفافية، فلشفافية المعلومات المحاسبية أهمية خاصة، وهذه الشفافية تتعلق بمخرجات النظام المحاسبي، وتقسم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على:(الجحاوي والمسعودي،٢٠١٨:٣٥-٣٣).

١ .الخصائص النوعية الرئيسة:

لتكون المعلومات المالية مفيدة يجب أن تتمتع بخصائص معينة تساعد في عملية إتخاذ القرار، فالمعلومات تكون منفعتها منخفضة إذا لم تكن ملائمة، ولو كانت المعلومات ملائمة فقد تكون ليست ذات منفعة إذا لم تمثل بصدق الظاهرة، والخصائص النوعية هي:

أ.الملائمة: هي قدرة المعلومة المحاسبية على أحداث اختلاف في قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية من خلال تغيير توقعاتهم أو تثبيتها، والمعلومة تكون ملائمة إذا كانت مرتبطة ومفيدة للقرار الذي صممت من أجله (الجحاوي والمسعودي، ٢٠١٨:٣٣)، فالمعلومات المالية تكون ملائمة اذا تمتعت بواحدة أو أكثر من الخصائص الفرعية الآتية:- (Kieso,et al,2016:42-43).

١. القيمة التنبؤية: إذا كان المعلومات ذات قيمة كمدخلات للعمليات التنبؤية المستخدمة من المستفيدين لتصور توقعاتهم المتعلقة بالمستقبل.

٢. القيمة التوكيدية: إذا كانت المعلومات تؤكد أو تغير التوقعات الحالية أو السابقة إستناداً إلى التقييمات السابقة، وبناءاً على ذلك أن القيمة التنبؤية والقيمة التأكيدية مترابطة وتساعد المعلومات نفسها على تأكيد أو تصحيح توقعات المستخدمين السابقة بخصوص تلك القدرة.

٣. الأهمية النسبية: تكون المعلومة المحاسبية ذي أهمية نسبية إذا كان التلاعب بها أو حذفها، قد يؤثر في القرارات التي يتخذها المستفيدون، وبالنتيجة، يجب أن تحدث هذه المعلومات فرقاً.

ب.التمثيل الصادق: الخاصية النوعية الثانية من المعلومات المالية المفيدة هي أن تمثل بصدق العمليات والأحداث الأخرى التي يزعم أنها تمثله (الجحاوي والمسعودي، ٢٠١٤: ٣٤)، ولتمثل المعلومة الأحداث تمثيلاً صادقاً عليها أن تتمتع بواحدة أو أكثر من الخصائص الآتية:(Melville,2017:22)

١. الاكتمال: ان اكتمال المعلومات المالية يكون إذا تضمنت جميع المعلومات المطلوبة الحاصل عليها المستفيد لكي يفهم المعاملات وغيرها من الأحداث التي تمثلها، بما فيها الأوصاف والتفسيرات اللازمة.

٢. الحيادية: وتعني التمثيل المحايد عدم التحيز لأي شخص، فالمعلومات المالية تكون غير محايدة إذا تم التلاعب بها بطريقة لتحقيق نتيجة محددة سابقاً.

٣. الخلو من الاخطاء:ان المعلومات المالية لا يجب أن تكون دقيقة ١٠٠٪ ولكن ينبغي أن تكون خالية من الخطأ المادي، والخلو من الخطأ يعني ضمناً عدم وجود إغفالات أو أخطاء في وصف العناصر الممثلة.

٢. الخصائص التعزيزية للمعلومات المحاسبية:

تضمن الاطار الفكري للمحاسبة المالية إربع خصائص نوعية تعزيزية هي:(Harrison,et.al,2018:10-11)،(Melville,2017:23)

أ. قابلية المقارنة: تساعد هذه الخاصية المستفيدين من مقارنة المعلومات المالية عن المنشاة لفترة إعداد التقارير مع معلومات مشابهة عن منشات أخرى لنفس الفترة ومع معلومات مشابهة عن نفسها.

ب. التحقق: يمكن التحقق بأن المعلومات تمثل بأمانة الظاهرة الإقتصادية التي تدعي تمثيلها.

ج. التوقيت المناسب: يجب أن تكون المعلومات المحاسبية متوفرة للمستخدمين في وقت مبكر بما فيه الكفاية لمساعدتهم في إتخاذ القرارات.

د. قابلية الفهم: تعني أن يفهم مستخدمو المعلومات المقدمة في التقارير المالية لتكون نافعة وذات قيمة (Melville,2017:24).

وحدد كل من:(Bushman & Smith, 2003)، (التميمي،2005:1)،(طالب والعامري،2014: 195-196)، خصائص عدة لتحقيق شفافية المعلومات المحاسبية فضلا عن الخصائص النوعية لهذه المعلومات منها:

١. سهولة وصول المعلومة.
٢. سعة انتشار المعلومة.
٣. التطوع في تقديم المعلومة.
٤. استعداد المنشاة لتقديم أي معلومات تطلب منها.
٥. تنوع التقارير المنتظمة ودوريتها.
٦. علنية المعلومات ووجود موقع على شبكات الاتصال للإفصاح عنها.
٧. طبيعة الشفافية في التقارير المالية.

ثالثاً: الشفافية عند تطبيق القياس بالقيمة العادلة:

تسعى المعايير المحاسبية الدولية إلى تعزيز مساءلة المنشات من خلال توفير شفافية أكثر في قوائمها المالية، إذ إنَّ تطبيق القياس بالقيمة العادلة يمثل المؤشر الدولي الحالي لإعداد القوائم المالية، بهدف تحسين أهميتها وقابليتها للمقارنة والشفافية (Haque, 2006 :٣١٩-٣٢٥)، ومن الممكن أن يؤدي التغيير في القياس المحاسبي الذي توصي به (IASB) إلى تحسين جودة المعلومات المالية، بسبب تاثيرها في الخصائص النوعية للمعلومات المالية، وبالخصوص في قابليتها للمقارنة وفهمها وتوقيتها، لتؤثر في شفافية التواصل المالي، وبالتالي المساءلة في تحقيق الأهداف، ويمكن أن تساهم قابلية مقارنة أكبر للقوائم المالية الصادرة عن المنشات في تحسين الشفافية، وفي سبيل الحصول على معلومات مالية تسهل المقارنة، فمن الضروري أن يكون القياس المناسب هو الأساس في إعداد القوائم المالية، لذا فإن تطبيق القياس بالقيمة العادلة استناداً إلى التقديرات التي يجري اعدادها على وفق ظروف السوق المالية لكل فترة، سوف يوفر قيماً أكثر تجانساً وبالتالي أكثر فائدة لتحسين الشفافية المالية (Barth, 2006:٢٧١-٢٨٥).

إنَّ تطبيق القياس بالقيمة العادلة يوفر معلومات تتصف بجودة أعلى عن تلك الخاصة بتطبيق القياس بالكلفة التاريخية، فالقياس بالقيمة العادلة يعكس التغيرات بقيمة الأصول على أساس الوقت المناسب، ويوفر قدراً أكبر من الموثوقية في مبالغ القياس بالقيمة العادلة المعلنة المستحقة على البيانات المالية الأولية، وبالتالي يؤدي إلى مستوى أعلى من الشفافية، فالمنشات التي تختار القياس بالقيمة العادلة ستكون سيولتها أعلى نسبة إلى تلك التي تختار القياس بالكلفة التاريخية، مما يعكس معلومات فيها جودة أعلى وفقاً للقياس بالقيمة العادلة، مما يؤدي إلى تقليل مخاطر المعلومات وعدم تناسق المعلومات، وبالتالي انخفاض كلفة رأس المال (Muller& Riedl ٢٠٠٢ :١٥٨٣-١٥٥٣)،ويرى (Easley &O'Hara, 2002:٨٨١-٨٦٥) أن تقديرات القيمة العادلة للأصول، تكون أكثر موثوقية عندما يتم توظيف خبراء تقييم خارجيين مقارنة بالتقييمات الداخلية.

وتعد (IFRS) تفسيرات محاسبية صادرة عن مجلس معايير المحاسبية الدولية(IASB)، تهدف إلى توفير معلومات تتصف بجودة عالية وتتمتع بالشفافية وقابلية المقارنة في البيانات المالية والتقارير المالية الأخرى لمساعدة المستثمرين في أسواق المال العالمية والمستخدمين للمعلومات المالية في إتخاذ القرارات (جون،٢٠٠٦: ٦)، فالقياس القيمة العادلة لهُ ميزة في تقديم المعلومات بسرعة كبيرة وبالتالي تحسن الشفافية بشرط أن تعمل الأسواق تحت المنافسة العادية، وفي سبيل الوصول إلى مستوى الشفافية وقابلية المقارنة يجب تطبيق معايير المحاسبة الدولية بطريقة تسمح بتقديم معلومات محاسبية مفصلة وموثوقة؛ فمن الضروري أيضاً تحسين متطلبات إعداد التقارير من واضعي المعايير المحاسبية بهدف تبسيطها (Man,et al.٢٠١١ :١٤٨).

رابعاً:مؤشرات ومعايير الشفافية:

من مؤشرات القياس الخاصة بالشفافية المقاييس الآتية:

١. مقياس غاما: مقياس رقمي يتكون من عشر درجات يسمى غاما للتعرف على درجة توفر الحماية من أي خسائر، ويصنف مقدرة المقترضين على الوفاء بالإلتزاماتهم مع المصارف وفقاً (S&P)وتعكس نتائج غاما رأي (S&P) في حجم القوة النسبية لممارسات حكم المنشات بأعتبار ذلك حماية للمستثمر ضد الخسائر المحتملة المرتبطة بادارة الحكم، وان عناصر منهجية غاما تعتمد على نفوذ المساهمين، وحقوق المساهمين والشفافية وتدقيق الحسابات وإدارة مخاطر المنشاة وفعالية المجلس والاستراتيجية والحوافز(https://ar.wikipedia.org/wiki).
٢. لجنة بازل: هي لجنة خاصة بالرقابة المصرفية مكونة من مجموعة الدول الصناعية العشر، تهدف إلى وضع معيار موحد لرأس المال لكافة المصارف (عبدالحميد،٢٠٠٠: ٨٠).
٣. تصنيف نظام (CAMELS): نتيجة الجهود والدراسات من اجل تصميم مؤشرات او نظم للحد من المخاطر وقياس صحة النظام المصرفي فقد تم اقتراح نظام (CAMELS) والذي يغطى كفاية رأس المالC، ومؤشرات الأصول وجودتها A، مؤشرات سلامة الإدارةM، مؤشرات الايرادات والربحيةE، مؤشرات التمويل والسيولة L وتحليل الحساسيةS لمخاطر السوق (طارق،٢٠٠٥: ٧٧٤).
٤. مؤشر الشفافية(S&P): تفحص(S&P) التقارير السنوية للمنشاة عن(٩٨) بند من بنود المعلومات المحتملة مقسمة إلى ثلاث فئات فرعية وهي: (Patel .2002:5 ,et al)

أ. هيكل الملكية وحقوق المستثمرين ويتناول (28) بند.
ب. الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات ويتناول (35) بند.
ج. هيكل مجلس الإدارة والعمليات ويتناول (35) بند.

خامساً: مؤشرات مقياس(S&P):

يمكن توضيح نموذج (S&P) الذي سيتم اعتمادهُ لقياس الشفافية في عينة البحث مع إجراء تعديلات بسيطة عليه من الأضافة والاختزال منها واليها وفقا لطبيعة نشاط عينة البحث، فبعد التعديل الطفيف بما يتناسب مع ذلك ظهر المؤشر بـ(٧٩) بند وبما يتناسب مع متطلبات الإبلاغ للمنشات التي تعمل في البيئة العراقية، وكما في الجدول(١) الآتي:

جدول (١) مؤشرات الشفافية لـ(financial services standard & poor s) في الإفصاح

البنود	مؤشرات البند الواحد	المعلومات الواجب الإفصاح عنها على وفق S&P٥٠٠
أولا: الشفافية في الإفصاح عن هيكل الملكية و حقوق المستثمرين	**1.الشفافية بخصوص الملكية**	**١. أنواع الأسهم المتداولة لدى المنشاة.**
		٢. أنواع واصناف المستثمرين.
		٣. الإفصاح عن عدد الأسهم العادية المصدرة وغير المصدرة وتلك المصرح بها
		٤. الإفصاح عن القيمة الاسمية للأسهم العادية المصدرة وتلك المصرح بها وغير المصدرة.
		٥. الإفصاح عن عدد الأسهم الممتازة المصدرة والمصرح بها،والأسهم الأخرى التي لا يحق لها التصويت.
		٦. الإفصاح عن القيمة الاسمية للأسهم الممتازة المصدرة والمصرح بها، والأسهم الأخرى التي لا يحق لها التصويت.
		٧. كبار المستثمرين في المنشاة.
		٨. إفصاح المنشاة عن حقوق التصويت لكل أنواع الأسهم.
	2. تمركز الملكية	**١. أسماء المستثمرين الذين يملكون أكثر من 10,%5 % من أسهم المنشاة.**

		٢. أسماء العاملين بالمنشاة والذين يملكون أسهم فيها.
	3.إجراءات التصويت والاجتماع للمساهمين	١. جدول اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين.
		٢. الموضوعات التي تتضمنها جداول الإجتماعات.
		٣. المقترحات المطروحة في تلك الإجتماعات.
		٤. الإجتماعات غير العادية.
		٥. كيف يجري اختيار أعضاء مجلس الإدارة.
		٦. إلتزام المنشاة بقواعد الحوكمة.
		٧. نمو سوق الأسهم وانخفاضه.
		٨. الإفصاح عن النظام الأساسي للمنشاة.
ثانيا: الشفافية في الإفصاح عن المعلومات غير المالية ومعلومات مالية	1.اتجاهات الشركة	١. الإستراتيجية الرئيسة للإدارة في تحقيق الأهداف.
		٢. ثبات أو عدم الثبات في الإستراتيجية.
		٣. طبيعة ونوع الصناعة و السلعة التي تقدمها المنشاة.
		٤. الأسواق الرئيسية وأقسام السوق التي يتم توزيع المنتجات فيها.
		٥. نصيب أو حصة المنشاة في السوق.
		٦. تنبؤ الإدارة للأرباح المستقبلية المتوقعة.
		٧. تنبؤ الإدارة للمبيعات.
		٨. متوسط عمر الأصول الرئيسة.
		٩. خطط الاستثمار التي سيجري تنفذها في السنوات القادمة.
		١٠. تفاصيل الخطط.
		١١. التحليل المالي لعناصر القوائم المالية كمعدل العائد على حقوق الملكية أو معدل العائد على الاستثمار أو معدل دوران الأصول.

	2. السياسات المحاسبية	١. تقارير مالية فترية.
		٢. السياسات المحاسبية المطبقة.
		٣. المعايير المحاسبية المطبقة.
		٤. المعايير المحاسبية المحلية المطبقة.
	3. تفاصيل السياسات المحاسبية	١. طرق تقييم الأصول.
		٢. طرق تقييم المخزون.
		٣. طرق تقييم الإنخفاض في قيمة الأصول.
		٤. قوائم مالية مجمعة في حالة وجود شركات تابعة.
	4. المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة	١. نسبة الملكية مع المنشات الأخرى.
		٢. أسماء الأطراف ذات العلاقة.
		٣. نسبة التعامل مع الأطراف.
	5. معلومات عن مدقق الحسابات	١. أسم المدقق الذي قام بعمليات التدقيق.
		٢. تقرير المدقق مرفق بالقوائم.
		٣. المبلغ المدفوع كأتعاب.
		٤. قيام المدقق مقابل أي خدمات أخرى.
	6. معلومات عن الفرص والأخطار	١. طبيعة الفرص والأخطار.
		٢. مخاطر عدم السيولة.
		٣. المصادر الداخلية والخارجية للسيولة.
		٤. الاحتمالات الناتجة عن الزيادة أو النقص في السيولة.
		٥. النقص الجوهري في السيولة واتجاهات المنشاة لعلاج ذلك النقص.

		٦. الفرص والأخطار الناتجة عن المشاركة في صناعات إضافية.
		٧. الفرص والأخطار الناتجة من التغير في هيكل الصناعة.
	7. معلومات عن شدة تنافس الصناعة	١. أسماء عدد المنافسين
		٢. استجابة التغير في السعر نتيجة المنافسة
		٣. عدد المنشات التي تزايد على التعاقدات الرئيسية.
		٤. الميزة التنافسية لنشاط المنشاة داخل القطاع الذي تنتمي إليه.
	8. معلومات عن رضا العاملين	١. ضع الخطط الإستراتيجية ومدى مشاركة العاملين فيها.
		٢. مدى تشجيع العاملين على الإبداع والابتكار.
		٣. الرضا المالي.
ثالثًا: الشفافية في المعلومات عن مجلس الإدارة	1.هيكل المجلس وتكوينه	١. اسم رئيس مجلس الإدارة
		٢. تفاصيل عن رئيس مجلس الإدارة
		٣. أسماء أعضاء مجلس الإدارة
		٤. الخبرات السابقة لأعضاء مجلس الإدارة.
		٥. أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين.
		٦. الأمور التي يختص بها مجلس الإدارة.
	2.دور المجلس	١. اللجان التابعة لمجلس الإدارة.
		٢. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.
		٣. مكافآت باسماء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة.
		٤. جدول اجتماع مجلس الإدارة.
		٥. خطط مجلس الإدارة بخصوص توزيع الأرباح.

		٦. هل توجد لجنة تدقيقية.
		٧. ما أسماء أعضاء اللجنة التدقيقية.
		٨. هل يوجد وظيفة للمدقق الداخلي.
	3.تدريب الأعضاء ومكافآتهم	١. البرامج التدريبية لأعضاء مجلس الإدارة.
		٢. عدد الأسهم التي يملكها أعضاء مجلس الإدارة.
		٣. أسماء المديرين التنفيذين من غير أعضاء مجلس الإدارة.
		٤. عدد المديرين التنفيذيين بمجلس الإدارة.
		٥. مكافآت المدراء التنفيذين.
		٦. عدد الأسهم التي يم لكها المديرين التنفيذيين.
		٧. مكافآت المديرين المرتبطة بالأداء.
		٨. الإفصاح عن رواتب الأعضاء بالأرقام.
المجموع	(14) مؤشر	(80) متطلب

المصدر: أعداد وبتصرف من الباحثين بالإعتماد على:

١. "فتح الله، محمد عبدعلى محمد (2014)"تقييم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية المنشورة للمصارف العراقية الخاصة وانعكاسها على القيمة السوقية للأسهم"- رسالة ماجستير في علوم المحاسبة -كلية الأدارة والأقتصاد- جامعة بغداد.

٢. عبد الرحمن، احمد رجب عبد الملك (٢٠١٠)"قياس مدى تحقق الشفافية والافصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي" دراسة نظرية وتطبيقية، مدخل ضبط معايير المحاسبة السعودية، استاذ المحاسبة المشارك -جامعة الملك فيصل- السعودية.

المبحث الرابع: مدى تحقيق متطلبات الشفافية وفقا للقياس بالقيمة العادلة

يعد القطاع المصرفي إحد القطاعات المهمة والتي تساهم في دعم الأسواق المالية من خلال منشاتها المساهمة في السوق، وسيتم بحث دور المصارف التجارية لانها احدى أهم القطاعات الإقتصادية لما لها من دور كبير في تمويل القطاعات الاخرى ودعمها برؤوس الأموال كبيرة، بالاضافة الى دورها الفعال في تطوير

سوق الأوراق المالية من خلال الاستثمار وتوظيف الاموال، وسيتم قياس مستوى الشفافية لعينتي البحث (مصرف التجاري العراقي ومصرف العراقي للتجارة) لكل مصرف وفقا لمقياس (S&P)، قبل وبعد تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية وكالآتي:

أولاً: قياس مستوى الشفافية لعينة البحث (مصرف التجاري العراقي والعراقي للتجارة):

لغرض أثبات فرضية البحث سيتم قياس مستوى الشفافية لعناصر القوائم المالية عند القياس بالكلفة التاريخية ومقارنتها بمستوى الشفافية عند القياس بالقيمة العادلة للتعرف على أي نوع من طرق القياس يدعم مستوى أعلى من الشفافية، وهذا القياس سيجري للعامين (٢٠١٥) و(٢٠١٦) لان عينتي البحث (مصرف التجاري العراقي، مصرف العراقي للتجارة) قد إعتمدتا تطبيق (IFRS) اعتباراً من عام (٢٠١٦)، ومعيار القيمة العادلة (IFRS 13) هو أحد معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، أما بالنسبة لعام (٢٠١٥) فقد اعتمدتا القياس بالكلفة التاريخية، وهي العام السابق لتطبيق معايير (IFRS)، وقياس مستوى الشفافية للقوائم المالية وفقا لمقياس الشفافية (Standard & Poor's) سيكون كالآتي:

يحتوي مقياس (S&P) على (٧٩) متطلباً، وبعد جمع البيانات عن عينة البحث لعام (٢٠١٥)،(٢٠١٦) سيتم أحتساب مستوى الشفافية كالأتي:

١. قياس مستوى الشفافية لمصرف التجاري العراقي:

سيتم قياس مستوى شفافية المصرف بالجداول وكالآتي:

أ. عند فرز الإيضاحات المفصح عنها وغير المفصح عنها من بيانات ومعلومات العينة الأولى مصرف التجاري العراقي لعام (٢٠١٥) وإحصائها من خلال بنود الشفافية في مقياس (S&P)، فان مستوى الشفافية سوف يكون كما في الجداول الآتي:

جدول (٢) نسبة الشفافية لمصرف التجاري العراقي ونسبة كل بند من بنود مقياس (s&p) لعام (٢٠١٥) نسبة الشفافية مصرف بغداد ونسبة كل بند من بنود مقياس (s&p) لعام (٢٠١٥)

البنود	المؤشرت (١)	المؤشرات مُفصح عنها (٢)	المؤشرات غير مُفصح عنها (٣)	نسبة الشفافية في البند(٢)/(١) (٤)	نسبةالشفافية = المؤشرات المفصح عنها الى اجمالي المؤشرات (٢)/(٧٩) (٥)	النسب المعيارية (١)/٧٩ (٦)
مؤشرات بند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين	١٨	٣	١٥	%١٧	%٤	23%

مؤشرات بند المعلومات المالية وغير المالية.	٣٩	١٥	٢٤	%٣٨	%١٩	49%
مؤشرات بند المعلومات عن مجلس الإدارة.	٢٢	١١	١١	%٥٠	%1٤	28%
المجموع الكلي	٧٩	٢٩	٥٠	%٣٧	%37	100%
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي لمصرف التجاري العراقي (٢٠١٥)						

يتبين أن نسبة الشفافية لعام (٢٠١٥) لمصرف التجاري العراقي (٣٧%) وهي تمثل مجموع نسب المؤشرات المفصح عنها من البنود الثلاثة حيث ان نسبة الشفافية لبند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين(٤%) وهي نسبة ضعيفة جداً تشير على أن أغلب المعلومات الخاصة بهذا البند لم يتم الإفصاح عنها وفقا لمؤشرات مقياس الشفافية (S&P)، أما بالنسبة لبند المعلومات المالية وغير المالية فقد بلغت نسبة الشفافية (١٩%) وهي أيضاً نسبة ضعيفة تشير على أن الإبلاغ على المعلومات المالية وغير المالية لم تكن بالمستوى المطلوب الذي تكون فيه نسبة المؤشرات المفصح عنها أكبر من(٥٠%) من اجمالي مؤشرات البند لتكون شفافة، أما بخصوص نسبة الشفافية لبند المعلومات عن مجلس الأدارة هي(١٤%)، ومن خلال جمع هذه النسب تكون لدينا نسبة الشفافية لمصرف التجاري العراقي وهي نسبة لا ترقى إلى أن يكون المصرف شفاف في المعلومات التي يقدمها للمستثمرين والمستفيدين.

ب. عند فرز المؤشرات المفصح عنها وغير المفصح عنها من بيانات ومعلومات مصرف التجاري العراقي لعام (٢٠١٦) وتحديد بنود الشفافية في مقياس (S&P)، كما في الجدول الآتي:

جدول (٣) نسبة الشفافية لمصرف التجاري العراقي ونسبة كل بند من بنود مقياس (s&p) لعام (٢٠١٦)

البنود	المؤشرات (١)	مُفصح عنها (٢)	غير مُفصح عنها (٣)	نسبة الشفافية في البند (٢)/(١) (٤)	نسبةالشفافية= المؤشرات المفصح عنهاالى اجمالي المؤشرات (٢)/(٧٩) (٥)	النسب المعيارية (١)/٧٩ (٦)
مؤشرات بند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين.	١٨	٦	١٢	%٣٣	%٧	23%
مؤشرات بند المعلومات المالية وغير المالية.	٣٩	٢٨	١١	%٧٢	%٣٥	49%
مؤشرات بند المعلومات عن مجلس الإدارة.	٢٢	١٧	٥	%٧٧	%21	28%

المجموع الكلي	٧٩	٥١	٢٨	%٦٤	%63	100%
المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على الجداول السابقة						

يتضح من الجدول (٣) أن شفافية مصرف التجاري العراقي متوسطة لعام (٢٠١٦) قد أرتفعت من (٣٧%) إلى (٦٣%) ويعود نمو نسبة الشفافية البالغة 70% = 37 ÷ (37 – 63) برأي الباحثين إلى أن المصرف طبق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.

من جانب أخر يتضح أن نسبة الشفافية لعام (٢٠١٦) نسبة متوسطة وجاءت هذه النسبة من مجموع نسب المؤشرات المفصح عنها من البنود الثلاثة إذ تبلغ نسبة الشفافية لبند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين(٧%)، وهي نسبة ضعيفة جداً تشير على أن أغلب المعلومات الخاصة بهذا البند لم يتم الإفصاح عنها ضمن مقياس الشفافية (S&P)، أما بخصوص بند المعلومات المالية وغير المالية بلغت نسبة الشفافية (٣٥%) وهي أيضاً نسبة متوسطة تدل على أن الإبلاغ عن المعلومات المالية وغير المالية لم تكن بالمستوى المطلوب لكي تكون شفافة، أما بالنسبة لبند المعلومات عن مجلس الأدارة فقد بلغت نسبة الشفافية(٢١%) وتعد نسبة جيدة ومن خلال جمع هذه النسب تكون لدينا نسبة الشفافية لمصرف التجاري العراقي، مما يمكن القول بأن المصرف يعد

شفافاً في الإفصاح عن المعلومات التي يقدمها للمستثمرين والمستفيدين بنسبة متوسط.

ولمعرفة نسب الزيادة في الشفافية لكل بند من البنود الثلاثة في مقياس (S&P) ولاجمالي المؤشرات لعام (٢٠١٥) التي لم تطبق القياس بالقيمة العادلة وفقا لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية ولعام (٢٠١٦) عند تطبيق القياس بالقيمة العادلة [٣] على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، سيجري بيان ذلك من خلال الجدول (٤) الأتي:

جدول (٤) مقارنة نسبة الشفافية لمصرف التجاري العراقى لعام (٢٠١٥)،(٢٠١٦) ونسبة التغير في مستوى الشفافية

التفاصيل	نسبة الشفافية (٢٠١٥) (١)	نسبة الشفافية (٢٠١٦) (٢)	الفرق في النسبة (٣)=(٢)-(١)	نسبة التغير (٤)=(٣)/(١)
بند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين	٤%	٧%	3%	75%
بند المعلومات المالية وغير المالية	١٩%	٣٥%	16%	84%
بند المعلومات عن مجلس الأدارة	١٤%	21 %	7%	50%
المجموع	٣٧%	63%	26%	70%
المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على الجداول السابقة				

٣- جرى قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة فقط.

يتبين من الجدول (٤) أن نسبة الشفافية لكل بند من البنود الثلاثة لمقياس الشفافية (S&P) أرتفع في عام (٢٠١٦) بنسبة (70%) ويعود ذلك برآي الباحثين إلى تطبيق معايير IFRS، وتبين إن المؤشرات لم تتضمن أي فقرة تدل على ضرورة الإبلاغ عن طرق القياس أو عن فقرات معينة تتأثر بالقياس بالقيمة العادلة، ولذلك يرى الباحثين بضرورة تضمين مؤشرات الشفافية بنوداً تخص الإفصاح من خلال القياس كطرق القياس وفقا لمعيار المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IFRS13) والمتضمة المستويات الثلاثة والخصائص المتوفرة لكل مستوى التي تجعل من قياس الأصل أو الإلتزام أو حق من حقوق الملكية من أفضل طرق القياس.

٢. قياس مستوى الشفافية لمصرف العراقي للتجارة:

لغرض قياس مستوى الشفافية لمصرف العراقي للتجارة سيتم اتباع الخطوات السابقة نفسها لقياس مستوى الشفافية لمصرف التجاري العراقي، ولعامين (٢٠١٥) و(٢٠١٦)؛ لأن المصرف طبق القياس بالكلفة التاريخية في (٢٠١٥) وطبق القياس بالقيمة العادلة في (٢٠١٦) كالأتي:

أ. عند فرز الإيضاحات المفصح عنها وغير المفصح عنها من بيانات ومعلومات مصرف العراقي للتجارة لعام (٢٠١٥) وإحصائها من خلال بنود الشفافية في مقياس (S&P)، تبين الآتي:

جدول (٤) نسبة الشفافية مصرف العراقى للتجارة ونسبة كل بند من بنود مقياس (S&P) لعام(٢٠١٥).

التفاصيل	المؤشرات (١)	مُفصح عنها (٢)	غير مُفصح عنها (٣)	نسبة الشفافية في البند (٢)/(١) (٤)	نسبةالشفافية= المؤشرات المفصح عنها الى اجمالي المؤشرات (٢)/(٧٩) (٥)	النسب المعيارية (١)/٧٩ (٦)
مؤشرات بند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين.	١٨	٧	١١	%٣٩	%9	23%
مؤشرات بند المعلومات المالية وغير المالية.	٣٩	١٢	٢٧	%٣١	%15	49%
مؤشرات بند المعلومات عن مجلس الإدارة.	٢٢	١١	١١	%٥٠	%14	28%
المجموع الكلي	٧٩	٣٠	٤٩	%٣٨	%38	100%
المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي لمصرف العراقي للتجارة لعام (٢٠١٥)						

يتبين من الجدول السابق(٤) أن نسبة الشفافية لعام (٢٠١٥) لمصرف العراقي للتجارة (٣٨%) وهي ناتجة من حاصل جمع نسب المؤشرات المفصح عنها من البنود الثلاثة حيث بلغت نسبة الشفافية لبند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين (٩%) وهي نسبة ضعيفة تشير على أن المعلومات بهذا البند لم يجرِ الإفصاح عنها ضمن مقياس الشفافية (S&P)، أما بخصوص بند المعلومات المالية وغير المالية فقد بلغت نسبة الشفافية (١٥%) وهي نسبة ضعيفة تشير إلى أن الإبلاغ على المعلومات المالية وغير المالية لم يكن ضمن المستوى المطلوب لكي تكون شفافة، أما بخصوص نسبة الشفافية لبند المعلومات عن مجلس الأدارة بلغت (١٤%) وتعد نسبة مقبولة نوعاً ما، ومن خلال جمع هذه النسب تكون نسبة الشفافية لمصرف العراقي للتجارة وهي نسبة لا ترتقي إلى أن نقول عن المصرف أنه شفاف في المعلومات التي يقدمها المستفيدين.

ب. قياس المؤشرات المفصح عنها وغير المفصح عنها من البيانات والمعلومات الخاصة بالتقرير السنوي لمصرف العراقي للتجارة لعام (٢٠١٦) من خلال بنود الشفافية في مقياس(S&P)، كما موضح بالجدول الآتي:

جدول (٥) نسبة الشفافية والمعيارية لمصرف العراقي للتجارة لعام (٢٠١٦)

البنود	المؤشرات (١)	المؤشرات مُفصح عنها (٢)	المؤشرات غير مُفصح عنها (٣)	نسبة الشفافية في البند (٢)/(١) (٤)	نسبة الشفافية= المؤشرات المفصح عنهاالى اجمالي المؤشرات (٢)/(٧٩) (٥)	النسب المعيارية (١)/٧٩ (٦)
مؤشرات بند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين.	١٨	١١	٧	%٦١	%١٤	23%
مؤشرات بند المعلومات المالية وغير المالية.	٣٩	٢١	١٨	%٥٣	%٢٦	49%
مؤشرات بند المعلومات عن مجلس الإدارة.	٢٢	١٦	٦	%٧٣	%20	28%
المجموع الكلي	٧٩	٤٨	٣١	%٦٠	%٦٠	100%

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي لمصرف العراقي للتجارة

من الجدول(٥) السابق يتضح أن شفافية مصرف العراقي للتجارة لعام (٢٠١٦) بلغت (٦٠%) ويمكن القول انها نسبة متوسطة، جاءت عن طريق جمع نسب المؤشرات المفصح عنها من البنود الثلاثة حيث بلغت نسبة الشفافية لبند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين (١٤%) وهي نسبة مقبولة تشير على

أن المعلومات الخاصة بهذا البند يتم الإفصاح ضمن مقياس الشفافية (S&P) ولكن ليس بالمستوى المطلوب، أما بالنسبة لبند المعلومات المالية وغير المالية حيث بلغت نسبة الشفافية (26%) وهي أيضاً نسبة مقبولة تشير على أن الإبلاغ عن المعلومات المالية وغير المالية ضمن المستوى لتكون شفافة، أما بخصوص نسبة الشفافية لبند المعلومات عن مجلس الأدارة هي (٢٠%) وتعد نسبة جيدة ومن خلال جمع هذه النسب تكون لدينا نسبة الشفافية لمصرف العراقي للتجارة مما يشير على أنه يتمتع بشفافية مقبولة في الإفصاح عن المعلومات التي يقدمها للمستثمرين والمستفيدين؛ ولمعرفة نسب النمو في الشفافية لكل بند من البنود الثلاثة في مقياس(S&P) ولاجمالي المؤشرات لعام (٢٠١٥) التي لم تطبق القياس بالقيمة العادلة وفقا للمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية وعام (٢٠١٦) عند تطبيق القياس بالقيمة العادلة وفقا المعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، كما في الجدول (٦) الأتي:

جدول (٦) مقارنة نسبة الشفافية لعام(٢٠١٥)،(٢٠١٦) ونسبة التغير في مستوى الشفافية لمصرف العراقي للتجارة

التفاصيل	نسبة الشفافية (١)(٢٠١٥)	نسبة الشفافية (٢)(٢٠١٦)	الفرق في النسبة (٣)=(٢)-(١)	نسبة التغير (٤)=(٣)/ (١)
بند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين	%9	%14	%٥	%55
بند المعلومات المالية وغير المالية	%15	%26	%١١	%73
بند المعلومات عن مجلس الأدارة	%14	%20	%6	%43
المجموع	%٣٨	%٦٠	%22	%59
المصدر: أعداد الباحثين بالاعتماد على الجداول السابقة				

يتضح من الجدول (٦) أن نسبة الشفافية لكل بند من البنود الثلاثة لمقياس الشفافية (S&P) أرتفع في عام (٢٠١٦) بنسبة (22%) عن العام السابق (٢٠١٥)، ويرجع سبب ذلك هو تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية وأن معيار القياس بالقيمة العادلة هو من ضمن تلك المعايير.

جدول (٧) مقارنة بين نسبة الشفافية لعينتي البحث

التفاصيل	مصرف التجاري العراقي			مصرف العراقي للتجارة		
البنود	٢٠١٥	٢٠١٦	نسبة النمو	٢٠١٥	٢٠١٦	نسبة النمو
بند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين	٤%	٧%	٣%	%٩	%١٤	%٥

بند المعلومات المالية وغير المالية	١٩%	3٥%	1٦%	١٥%	%2٦	%١١
بند المعلومات عن مجلس الأدارة	١٤%	21 %	7%	%14	%20	%6
المجموع	37%	63%	26%	%٣٨	%٦٠	%٢٢
المصدر: من أعداد الباحثين بالإعتماد على الجداول السابقة.						

يتضح من الجدول(٧) أن نسبة نمو الشفافية من عام(٢٠١٥) ولغاية(٢٠١٦) لمصرف التجاري العراقي (٢٦%)، ونسبة نمو الشفافية من عام (٢٠١٥) ولغاية (٢٠١٦) لمصرف العراقي للتجارة (٢٢%)، وهذا الأرتفاع في نسب نمو الشفافية لعينتي البحث ناتج عن تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية وبالتالي فان القياس بالقيمة العادلة وفقا المعايير والمحدد بمعيار (IFRS13) يظهر الوضع الحقيقي للمنشاة، وينتج قوائم مالية تمتاز بمعلومات ملائمة وتمثيل صادق تحقق مستوى شفافية أفضل لمستخدمي القوائم المالية.

ويتضح أن مؤشرات (S&P) الخاصة بالشفافية لم تعطِ تفصيل عن آليه تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الا أنها تهتم بأفصاح المنشاة عن المعايير المطبقة والاجابة إما أنها تفصح أو لا، حتى ولو كان مصرف(التجاري العراقي، العراقي للتجارة) يطبق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي تطبيقاً كاملاً أو بشكل جزئي، وقد اشار مصرف(التجاري العراقي، العراقي للتجارة) في تقريره السنوي أنه طبق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IFRS) فيما يخص عنصر من عناصر القوائم المالية (الأصول المالية فقط).

ويظهر من التقارير السنوية لمصرف التجاري العراقي، العراقي للتجارة لعام (٢٠١٦) أن قياس القيمة العادلة للأوراق المالية تم باعتماد العديد من النماذج والطرق والمداخل الا أن المصرف لم يستطع استخدام أكثر الطرق أو الاساليب ذات الموثوقية العالية في القياس بالقيمة العادلة لعدم وجود السوق النشط أو استخدام المستوى الأول أو الثاني في القياس فاتجه إلى المستوى الثالث الذي يعتمد على التقديرات والإفتراضات التي قد تكون غير موثوقة وتؤثر في القيمة الدفترية، أما فيما يخص قياس الأصول غير المالية كالممتلكات والمباني فهنالك صعوبة بالغة في استخدام طرق قياس القيمة العادلة لاسباب عدة منها السوق النشط أو الأسعار المماثلة أو طرف ثالث يستطيع تقيم هذه الأصول بشكل موثوق يعكس وضع السوق في تاريخ أعداد القوائم المالية، فلذلك لجأ المصرف بالابقاء على اعتماد القياس بالكلفة التاريخية ولكن بنوع من التحديث أو التعديل من خلال استخدام اختبارات تدني القيمة والتي يرى الباحثان أنها تنعكس بشكل كبير على القياس بالقيمة العادلة.

المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

يتناول المبحث أهم الاستنتاجات التي جرى التوصل لها الباحثان والمقترحات التي يقترحها لحل مشكلة البحث وكالآتي:

أولاً: الاستنتاجات:

مما ورد من الجانبين النظري والعملي توصل الباحثان للاستنتاجات الآتية:

١. أثرت ضـــغوطات عديدة على مهنة المحاســـبة في بعض المبادئ التي تقوم عليها، ومنها مبدأ الكلفة التاريخية الذي واجه إنتقادات شـــديدة بســـبب إرتفاع الأســـعار التي شـــهدها العالم، مما دفع الفكر المحاسبي المعاصر إلى أجراء مدخل جديد للقياس المحاسبي هو القياس بالقيمة العادلة.
٢. القياس بالقيمة العادلة يُحسن مقارنة القوائم المالية للوحدات المالية المختلفة، وأن أساس المفاضلة بينها وبين القياس بالكلفة التاريخية هو ما يحقق من القدر المطلوب من خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق.
٣. هناك طرائق عدة لقياس عناصر القوائم المالية، وفي ظل الأسواق المتغيرة والمتقلبة، فإن القياس بالقيمة العادلة يوفر الكثير من الشفافية مقارنة بالقياس الكلفة التاريخية.
٤. لايمكن الإعتماد على مدخل معين في جميع الاوقات لقياس القيمة العادلة، وأنما اســـتخدام المدخل المناسـب الذي يوفر البيانات اللازم استخدامها في القياس، وبالتالي استخدام أكثر من مدخل تبعاً للظروف، ومن بعدها تقييم نتائج قياسها.
٥. أن التغيير في القياس المحاســبي الذي توصـــي المعايير المحاســبية الدولية به يعمل على تحســين جودة المعلومات المالية، لأنها تؤثر في الخصـــائص النوعية للمعلومات، وبالخصـــوص في قابليتها للمقارنة وفهمها وتوقيتها المناسب، وتؤثر في الشفافية المحاسبية، وبالتالي في المساءلة.
٦. عند تطبيق المصـــارف للمعايير المحاســـبة الدولية والإبلاغ المالي طبقت القياس بالقيمة العادلة على الأصول المالية فقط بسبب توفر امكانية قياسها بالقيمة العادلة.
٧. يزداد مستوى الشفافية عند تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية والقياس بالقيمة العادلة، إذ جرى قياس مستوى الشفافية لعينتي البحث لعام (٢٠١٦) إذ شكلت نسبة شفافية اعلى، من نسبة الشفافية عند القياس بالكلفة التاريخية لعام (٢٠١٥) على وفق مؤشرات (S&P)، وهذا يحقق فرضية البحث بان القياس بالقيمة العادلة له دور في تحســين الشـــفافية الابلاغ المالي ورفض فرضـــية عدم وجود دور للقياس بالقيمة العادلة في شفافية الابلاغ المالي.

ثانياً: التوصيات:

من الاستنتاجات التي تم التوصل لها الباحثين ولحل مشكلة البحث يوصيان بالآتي:

١. تفعيل دور معايير المحاسبية العراقية وتشريع معايير محاسبية بشكل واسع، أو اعتماد معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IFRS) والعمل بها والغاء أي تعارض معها، مع امكانية ملائمتها للبيئة العراقية.
٢. أن معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية والمتفقة مع المعايير المحاسبية العراقية يكون القياس والإفصاح المحاسبي له قدرة على تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية، وبالتالي الضمان لوجود الشفافية وصحة المعلومات المحاسبية.
٣. العلاقة بين القيمة العادلة والكلفة التاريخية علاقة تكاملية، فاســـاس القيمة العادلة هي الكلفة التاريخية، بالاضـــافة الى أن القيمة العادلة هي امتداد الكلفة التاريخية لكنهما يؤثران في خاصـــيتي الملائمة والتمثيل الصادق.

٤. ان تطبيق القياس بالقيمة العادلة يوفر مستوى أعلى من الشفافية مقارنة بالقياس على وفق الكلفة التاريخية وعلى وفق مقياس (S&P).
٥. قياس شفافية الإبلاغ المالي على وفق المقياس العالمي (S&P) أو اعتماد مؤشر عراقي يتلائم مع البيئة العراقية سنوياً من هيئة الأوراق المالية يساعد في خدمة متطلبات المستثمرين.
٦. تطبيق القياس بالقيمة العادلة لتخرج من مستوى الإبلاغ المالي وفقا للمعلومات التاريخية إلى معلومات تعكس الواقع الإقتصادي الحالي.
٧. الأهتمام عند تطبيق القياس بالقيمة العادلة ضمن المستوى الثالث بالضوابط على درجة عالية من الدقة والمصداقية، وأن يكون التقييم بموضوعية أكثر وان يجرى على يد خبراء فنيين ولديهم خبرة مهنية كافية.
٨. ضرورة قيام المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بتحسين مستوى الشفافية من خلال الإفصاح عن جميع المعلومات الخاصة بنشاط المصرف، وعن استخدام أفضل طرق القياس المحاسبي المعدة وفقا للمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.
٩. تضمين مؤشرات الشفافية بنود خاصة بالإفصاح عن طرق القياس كطرق القياس بالقيمة العادلة على وفق(IFRS) المتكونة من المستويات الثلاثة،كون مؤشرات (S&P) لا توجد أي فقرة تدل على ضرورة الإبلاغ عن طرق القياس أو فقرات متعلقة بالقياس بالقيمة العادلة.

المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب العربية:

١. الججاوي، طلال محمد علي وحيدر علي المسعودي،(٢٠١٨) "المحاسبة المالية (المتوسطة)" على وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية- الطبعة العربية الأولى -مؤسسة دار الكتب -كربلاء- العراق.
٢. الججاوي، طلال محمد علي وحيدر علي المسعودي (2014) "المحاسبة المالية (المتوسطة)" على وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية- الطبعة الثانية - دار الكتب - كربلاء - العراق.
٣. جون وايلي،(٢٠٠٦) "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" كتاب و دليل،المطابع المركزية، عمان،الاردن
٤. طالب، علاء فرحان، والعامري، علي الحسين حميدي، (٢٠١٤)، "استراتيجية الفساد الإداري والمالي- مدخل تكاملي"، الطبعة الاولى- دار الأيام للنشر والتوزيع -عمان- الأردن.
٥. عبد الحميد، عبد المطلب(٢٠٠٠) "العولمة واقتصاديات البنوك"الدار الجامعية- مصر.
٦. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين، (٢٠١٦)، مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" (IFRS) معيار قياس القيمة العادلة (IFR S ١٣).

ثانياً: الرسائل العربية:

١. سارة، بلعزيز(2015) " دراسة تحليلية للقيمة العادلة في ظل المعيار (IFRS 13) في البيئة الجزائرية، رسالة ماجستير– قسم العلوم التجارية –كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير– جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.
٢. صلاح، حواس (2008)"التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولي" أطروحه دكتوراه، قسم علوم التيسير– كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التيسير– جامعة الجزائر– الجزائر.
٣. الطرايره، جمال علي عطيه (٢٠٠٥) "التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الاردن"– اطروحه دكتوراه منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.
٤. عبد الرحمن، احمد رجب عبد الملك (2010)"قياس مدى تحقق الشفافية والافصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي" دراسة نظرية وتطبيقية – مدخل ضبط معايير المحاسبة السعودية، استاذ المحاسبة المشارك –جامعة الملك فيصل– السعودية.
٥. فتح الله، محمد عبدعلي محمد (2014)"تقييم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية المنشورة للمصارف العراقية الخاصة وانعكاسها على القيمة السوقية للأسهم، رسالة ماجستير في علوم المحاسبة،كلية الأدارة والأقتصاد، جامعة بغداد.
٦. يونس، خالد عبد الرحمن جمعة (2011) أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للادوات المالية على عوائد الأسهم "دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية، رسالة ماجستير،قسم المحاسبة،كلية التجارة،الجامعة الاسلامية غزة.

ثالثاً: المجلات والدوريات:

١. اسماعيل، ابراهيم يعقوب، هلال يوسف صالح، (٢٠١٦)"امكانية تطبيق نماذج القيمة العادلة في قياس القيمة الحقيقية للأسهم العادية" بحث تطبيقي في عينة من المصارف السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية – مجلة العلوم الأقتصادية – العدد ٢.
٢. التميمي، عبد الأخوة (٢٠٠٥) "الشفافية والنزاهة والمتهم بريء حتى تثبت إدانته"، مجلة الحوار والتمدن، العدد ١٤٠٢.
٣. الجعارات، خالد جميل (2006):"قياس القيمة العادلة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية" المؤتمر العلمي المهني السادس تحت شعار " المحاسبة في خدمة الاقتصاد" عمان– الاردن.
٤. حسين، ليث سعد الله، شهاب عدنان محمد وصديق مصطفى محمد، (2010)، "خصائص شفافية المعلومات المصرفية وتأثيرها في الرقابة الداخلية — دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين في بعض مصارف الموصل"، مجلة تنمية الرافدين– المجلد (32) – العدد (101)–كلية الإدارة والاقتصاد– جامعة الموصل.
٥. النجار، جميل حسن(2013):"أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملائمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية" دراسة تطبيقية، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال — المجلد (9) العدد(3).

First: Book

1. Alexander, david & Christopher Nobes (2010) "' Financial Accounting' an International Introduction Fourth Edition.
2. Britton, Anne& Waterston, Chris(2010)' Financial Accounting ' Fifth Edition.
3. Eldon S. Hendriksen& Michael F. Van Breda(1982) ' Accounting Theory' Fifth Edition.
4. Harrison Jr. Walter T, Charles T. Horngren, C. William (Bill) Thomas, Wendy M. Tietz & Themin Suwardy (2018)' Financial Accounting' International Financial Reporting Standards, Eleventh Edition.
5. Harrison, Walter T., Cherles T, Horngren & Thomas(Bill).William (2013) ' Financial Accounting' Ninth Edition, America.
6. Kieso, Don, Jerry Weygandt& Terry Warfield(2016)" Intermediate Accounting" 16th Edition.
7. Melville, alan (2017) ' international Financial Reporting' sixth Edition.
8. Mishkin,Frederic,S.,&Stanleyg.,Eakins,(2009) Financial markets and Institutions,6th Ed,Prentice Hall.
9. Needles, Belverd,(2014),' Principles of Accounting' Printed in the United States of America, Twelfth Edition.
10. Schoenebeck, Karen P& Mark P. Holtzman (2013) ' Interpreting And Analyzing Financial Statements' Sixth Edition.
11. Spiceland, J. David, Mark W. Nelson& Wayne B. Thomas (2013) ' Intermediate Accounting' Ninth Edition.
12. Spiceland, J. David, Mark W. Nelson& Wayne B. Thomas (2018) ' Intermediate Accounting', Ninth Edition.
13. Suprmanyam K.R & John J. wild (2009) "financial statement analysis" Tenth Edition.
14. Warren,Carl S, James M. Reeve&Jonathan Duchac,(2014), 'CorporateFinancial Accounting' 12e
15. Whittington, o.ray,(2015)"' Financial Accounting and Reporting' wiley, canda.

Thesis Second:

1. Danbolt,J, And Rees,W A,(٢٠٠٤) "Test Of Fair Value Accounting Under Extreme Condition " Working Paper, Department Of Accounting And Finance, University Of Glasgow.
2. Hajian, Najmeh, Rostami, Ali Asghar Anvari (2014) "Transparency And Disclosure Indices In Emerging Market", the Macrotheme Review,A multidisciplinary journal of global macro Trends,N.3,V.3,Tarbit Modares University,Tehran,Iran.

3. Hodder, Leslie, Patrick Hopkins & Katherine,Schipper,(2014)" Fair Value Measurement in Financial Reporting" Foundations and Trends in Accounting, Vol. 8, Nos. 3–4 (2013) 143–270.
4. Patel, Sandeepa, Amrabalic, Liliancebwakira (2002),"Measuring Transparency And Disclosure At Firm Level In Emerging Markets Review, No. 4, Vol.3, NewYork USA.
5. Shamkuts, volha.(2010):"Fair value Acciunting", University oficeland,(unpuplished master dissertation). Faculty of Business Administration

Third: Articl

1. Aurora,Cristina& Bunea-Bontas (2013)' Valuation Techniques Used In Fair Value Measurement' Available at: http://www.strategiimanageriale.ro/papers/130512.pdf
2. Barth. M (2006) Including estimates of the future in today's financial statements Accounting Horizons, http://refhub.elsevier.com/S01618938(15)000113/sbref0015
3. Bushman Robert M. and J. Smith Abbie,(2003) Transparency, Financial, Accounting Information, and Corporate Governance, FRBNY Economic Policy Review, April, 2003.
4. Cellophane,(2017)" The EU Principles in Public Procurement. Transparency – Origin and Main Characteristics" Springer International Publishing AG 2017.
5. De jager, Phillip, ''Fair Value Accounting, Fragile Bank Balance Sheets and Crisis A model'', 2014.
6. Easley, D., and M. O'Hara. (2004). "Information and the Cost of Capital." Journal of Finance 59.
7. Frank,B.G.,&Thomas, H., (2004) "on The Value of Transparency In Agencies With Renegotiation", Journal of Accounting Research Vol.42,No 5, December.
8. Haque. M.s,(2006) Modernising: government The way forward- An analysis, Internationa Review of Administrative.
9. Man Mariana, Răvaş Bogdan., Gădău Liana (2011) Management Studies Historic Cost Versus Fair Value Polish Journal.
10. Muller, K. and E. Riedl. 2002. "External Monitoring of Property Appraisal Estimates and Information Asymmetry." Journal of Accounting Research 40 (June).

Fuorth: website

1. https://ar.wikipedia.org/wiki